العـــدد
الثاني عشر
توزّع مجانًا

مخيم

علينا أن نلتحم أكثر وأن نتكافل ونتراحم وأن نستعيد قيما أصيلة عاش عليها أجدادنا وآباؤنا في مخيمات اللجوء، حين كانوا يتقاسمون القليل قبل الكثير ويتقاسمون رغيف الخبز وربما سبع أرغفة، لتصل إلى كل بيت لقمة تسند جائعا.

مجلة دورية تعنى برصد ومعالجة الانعكاسات الاجتماعية لحرب الإبادة " الإسرائيلية " على غزة

هندسة المجاعة



طالـع أيضـاً



طالـع الحكاية

مذبحة السنايدة

عائلـة أبـو نصـر تبـاد على دفعات

غزة - فلسطين | نوفمبر - 2026

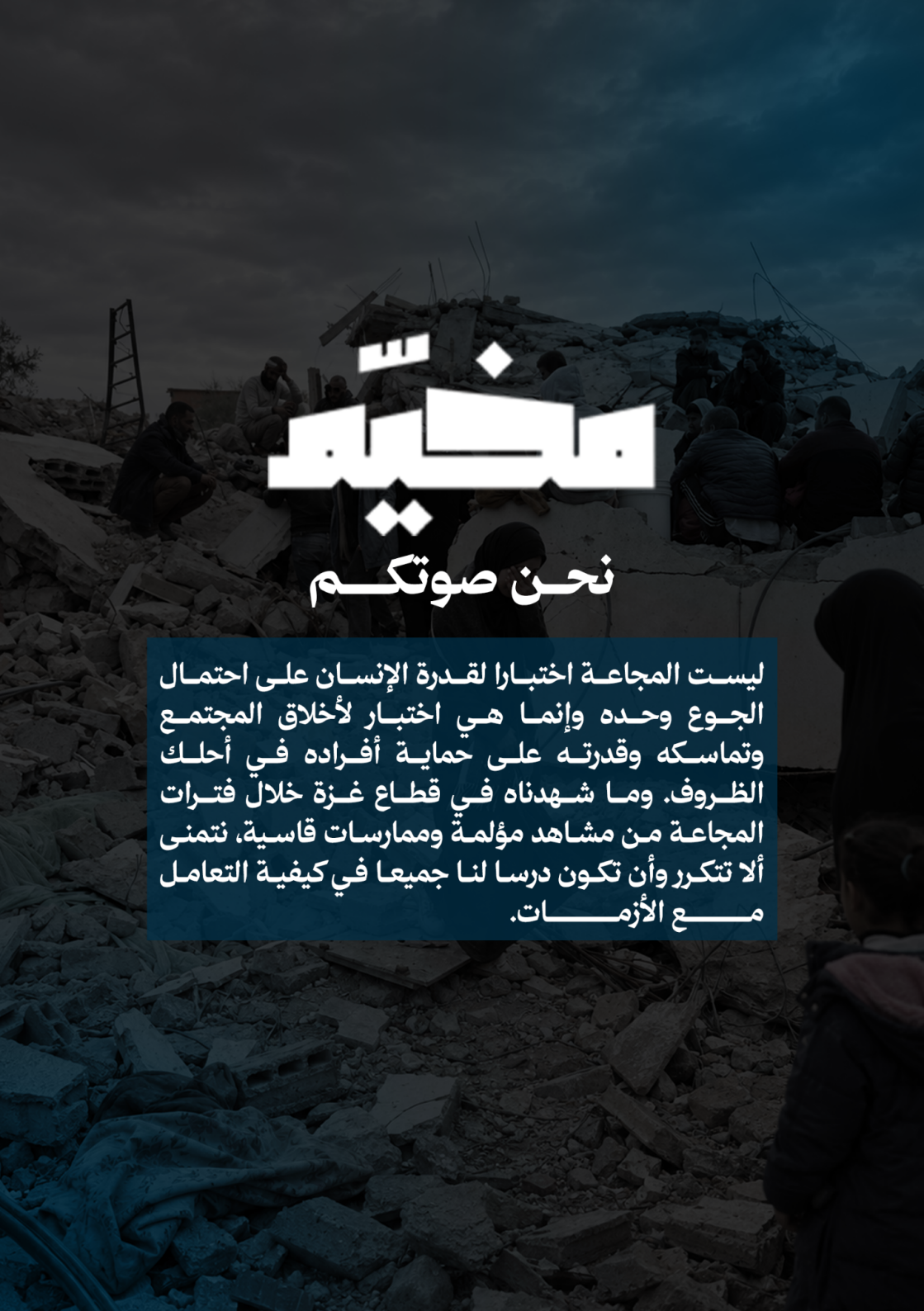

مخيّم

نحن صوتكم

ليست المجاعة اختبارا لقدرة الإنسان على احتمال الجوع وحده وإنما هي اختبار لأخلاق المجتمع وتماسكه وقدرته على حماية أفراده في أحلك الظروف. وما شهدناه في قطاع غزة خلال فترات المجاعة من مشاهد مؤلمة وممارسات قاسية، نتمنى ألا تتكرر وأن تكون درسا لنا جميعا في كيفية التعامل مع الأزمات.

غـزة: المجاعة الثالثة

غـزة - مهـا إبراهيـم



داخـل خيمتهـا، تصـفّ أميرة اسـليم (34 عامًـا) نحـو سبعـة أكيـاس مـن الطحين، وتـرصّ بجانبهـا عشرات المعلبـات مـن الفاصولياء والبـازيلاء والحمـص والفـول، إلى جانـب علـب الصلصـة والشـاي والأرز والسـكر والملح. فقد باتت هذه المؤونة تشغل الحيز الأكبر من خيمتها.

"لمـاذا هـذه الكميـات؟" تجيـب: الأخبـار تقـول إننـا مقبلـون على مجاعـة ثالثـة، وتعلمـت درسًـا حين عشـت مجاعـتين؛ الأولى في الشـمال، والثانيـة خلال نزوحنـا إلى الجنـوب، حتى أُصيـب أطفـالي بفقـر الـدم والإعيـاء الشديد"

وتحكي اسـليم لـ"مجلـة المخيـم" أنهـا عاشـت ظروفًـا قاسـية خلال المجاعـة الأولى، لا سيمـا أنهـا أم لأربعـة أطفـال، وكان زوجهـا يذهـب للحصـول على المسـاعدات، إلى أن أُصيـب بالشـلل، مـا أفقـده القـدرة حتى على الوقوف في طوابير التكايا.

وتوضـح أنهـا جمعـت هـذه المؤونـة مـن خلال المؤسسـات الإغاثيـة، كمـا اضطـرت إلى شراء الكثير منهـا قبـل ارتفاع الأسعار، لتأمين احتياجات عائلتها تحسبًا لوقوع مجاعة جديدة.

وتهمـس بكلمـات لا تريـد أن تسـمعها حماتهـا التي تعيـش معهـم: "حمـاتي سيـدة كـبيرة، وحتى اللحظـة لا تستطيـع استيعـاب مـا حـدث خلال المجاعـة؛ فهي تطلـب الطعـام باستمـرار، وهـذا ليـس مـن عادتهـا، وتـأكل كميـات كـبيرة خشـية تكـرار المجاعـة، ولا تتقبـل فكـرة أن يكـون الطعـام قليـلًا ومـن نـوع واحـد، وتظـن دائمًـا أنني أخفي عنها المال لشراء الدجاج واللحوم المجمدة".

ليسـت اسـليم وحدهـا مـن تخـزن الطعـام خوفًـا مـن مجاعـة ثالثـة؛ إذ فعلـت غالبيـة جاراتهـا الأمـر ذاتـه، بـل إن بعضهـن خزّن كميات أكبر، لا سيما في ظل اختفاء بعض السلع من الأسواق وارتفاع أسعار أخرى.

وتعود التحذيرات الدولية من تفاقم أزمة الجوع في قطاع غزة إلى مارس/آذار 2024، حين نبهت جهات أممية ودولية إلى خطر وقوع مجاعة وشيكة في شمال القطاع، جراء النقص الحاد في الغذاء والمساعدات الإنسانية، دون أن يصدر آنذاك إعلان رسمي بتصنيف المجاعة. وتجددت هذه التحذيرات بصورة أكثر خطورة في أغسطس/آب 2025، عندما أعلن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) رسميًا وقوع المجاعة في محافظة غزة، مع توقع امتدادها إلى محافظتي دير البلح وخانيونس.

باع طرفه لسد رمق صغاره

هنا حكاية مختلفة للشاب "عبد الله"، الذي تسكن عائلته في حي التفاح، قرب الخط الأصفر، بُترت قدمه في يناير/كانون الثاني 2024، بينما كان يحاول ملاحقة شاحنات المساعدات للحصول على "كيس طحين"، بعدما أطلقت طائرة "كواد كابتر" الرصاص عليه، ما أدى إلى بتر قدمه. وكان محظوظًا حين حصل على طرف صناعي.

وبعد حادثة عبد الله بشهرين، أفاق على جريمة هزّت المكان، حين قُصف منزل العائلة، ولم يتبقَّ من أفرادها سواه ووالدته وأبناء أشقائه الأيتام.

خرج من تحت الأنقاض ومعه طرفه الصناعي، واطمأن على من نجا، ثم وفّر خيمة تؤوي جميع أفراد العائلة. لكن الجوع بات ينهش أجساد الصغار، فلم تعد حشائش الأرض، ولا الطحين "المسوّس"، ولا "الطبيخ" الذي كانوا يحصلون عليه من التكية آنذاك، تسدّ رمق عشرة أطفال.

لم يتردد كثيرًا؛ فلم يستطع مشاهدة الصغار وهم يحلمون بالطعام البسيط، ولا والدته التي تنهش الأمراض جسدها، فباع طرفه الصناعي مقابل كيس من الطحين والقليل من المعلبات، وكل ذلك ليفرح قلوب الصغار.

وماذا فعلت اليوم يا عبد الله، ونحن على أبواب مجاعة ثالثة؟، يجيب: "تعلمت من المجاعتين السابقتين، وخزّنت الطحين والمعلبات منذ وقت مبكر، فكلما نفد كيس من الطحين، اشتريت بديلًا عنه، قبل ارتفاع الأسعار".

خيمة تتوارثها الذاكرة

بالنسبة إلى المواطن عائد سعفان، لا تبدو الخيمة مشهدا جديدا في الذاكرة الفلسطينية، فهي تحمل بالنسبة إليه معنى يتجاوز النزوح الحالي. ويتحدث عن ارتباطها بتاريخ الفلسطيني منذ عام 1948، مستحضرا قصة جده الذي عاش في الخيمة سنوات بعد هجرته من بلدته المحتلة "يبنا". ويرى أن ما يحدث اليوم يعيد إلى الواجهة صورة قديمة من صور التهجير، وكأن الخيمة التي عرفها جيل النكبة عادت لترافق جيلا جديدا من الفلسطينيين.

ويقول سعفان إن الفلسطيني يبدو وكأنه كُتب عليه أن يعيش المعاناة جيلا بعد جيل، حتى باتت الخيمة مرتبطة بتاريخه وحاضره وماضيه. "فبعد عقود طويلة من التهجير واللجوء، يجد الفلسطيني نفسه مرة أخرى داخل خيمة يبحث فيها عن الأمان الذي افتقده في منزله، ويواجه فيها ظروفا قاسية تذكره بأن مأساة النزوح لم تنتهِ وإنما تتخذ أشكالا جديدة مع مرور السنوات".

ويشير إلى أن المعاناة المستمرة لا تقتصر على فقدان المكان وإنما تشمل الإحساس بأن العالم يقف متفرجا أمام هذا الواقع. فبين خيمة وأخرى تتكرر تفاصيل الألم فيما تستمر العائلات في محاولة التكيف مع واقع لم تختره.

وبالنسبة لعائد، فإن استمرار الحياة داخل الخيام يعكس حجم المأساة التي يعيشها الفلسطيني ويجعل من الخيمة رمزا لمعاناة ممتدة تتقاطع فيها ذاكرة الماضي مع قسوة الحاضر.

وإلى جانب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للنزوح، أنتجت الخيام نمطا اقتصاديا جديدا يمكن وصفه بـ"اقتصاد الخيمة". فقد أدى استمرار الحرب إلى انهيار واسع في مصادر الدخل التقليدية نتيجة تدمير المنشآت وتعطل الأسواق وسلاسل التوريد وتراجع فرص العمل.

ومع انتشار الخيام، ظهرت أنشطة اقتصادية صغيرة تستجيب للاحتياجات اليومية للنازحين، مثل بيع الطعام والمياه وشحن الهواتف ونقل المساعدات وإصلاح الأجهزة والخياطة.

وتعود أزمة الجوع في قطاع غزة إلى الواجهة مجددًا، مع تراجع تدفق المساعدات الإنسانية ونقص التمويل، إذ اضطر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى خفض عدد المستفيدين من مساعداته من مليون و600 ألف إلى مليون و100 ألف شخص شهريًا، وتقليص كميات الغذاء وفترات توزيعه، لتصل حصص بعض الأسر مرة كل ثلاثة أشهر بدلًا من شهريًا.

ويعتمد نحو 90% من سكان القطاع على المساعدات الإنسانية لتأمين احتياجاتهم الأساسية، فيما يعاني مليون و400 ألف فلسطيني من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وكانت تقارير دولية قد وثّقت خلال عام 2024 وصول الأزمة الغذائية إلى مستويات كارثية، مع معاناة نحو 96% من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، جراء القيود المفروضة على دخول المساعدات واستمرار العمليات العسكرية.

ويحذّر البرنامج من أن استمرار نقص التمويل وتقييد الوصول الإنساني يهددان المكاسب المحدودة التي تحققت في مواجهة الجوع، وينذران بتجدد الظروف الشبيهة بالمجاعة.

خيمة تتوارثها الذاكرة

ويقول المختص في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر إن أزمة الغذاء في قطاع غزة لا تقتصر على نقص المساعدات الإنسانية أو محدودية أعداد الشاحنات الواصلة عبر المعابر، بل تمتد إلى طبيعة السلع المسموح بإدخالها وكمياتها، ومدى تلبيتها للاحتياجات الأساسية للسكان، في ظل اتساع رقعة الفقر والبطالة وانهيار مصادر الدخل.

وأوضح أبو قمر أن القيود الإسرائيلية على حركة البضائع وإدخال السلع إلى القطاع أسهمت في تشويه منظومة الاستيراد والإمداد الغذائي، مشيرًا إلى أن السماح بدخول كميات محدودة أو أصناف لا تتناسب مع احتياجات السكان لا يحقق انفراجًا حقيقيًا في الأزمة المعيشية، حتى مع ارتفاع أعداد الشاحنات الواصلة.



وأشار إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، نص على إدخال 600 شاحنة يوميًا إلى قطاع غزة، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بهذه الكميات، واكتفت بإدخال نحو ثلث العدد، فضلًا عن عدم تنوع حمولاتها بما يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية.

وبيّن أن احتياجات القطاع تتطلب تدفقًا منتظمًا وكافيًا من الشاحنات، إذ تشير التقديرات الأممية إلى ضرورة إدخال ما بين 500 و600 شاحنة يوميًا لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية، فيما وصلت الكميات قبل اندلاع حرب الإبادة إلى نحو 800 شاحنة يوميًا.

وأكد أبو قمر أن تقليص أعداد الشاحنات أو تعطيل حركة المعابر يوسع الفجوة بين الاحتياجات الفعلية للسكان وما يتوفر في الأسواق، ويؤدي إلى استمرار نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها، بما يحرم شرائح واسعة من الفلسطينيين من القدرة على تأمين الغذاء، حتى في حال توفره.

وأضاف أن تقييم الوضع الغذائي في غزة لا ينبغي أن يستند إلى عدد الشاحنات وحده، بل إلى طبيعة حمولاتها، وتنوع السلع التي تحملها، وكمياتها، ومدى قدرة المواطنين على شرائها، في ظل التدهور الحاد في أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية.

ويحذّر أبو قمر من أن استمرار القيود على إدخال السلع والإمدادات الغذائية ينذر بعودة شبح المجاعة الثالثة إلى قطاع غزة، مشيرًا إلى أن العائلات لم تعد قادرة على تخزين المواد الغذائية تحسبًا لأي تدهور جديد، في ظل شح السلع الأساسية واختفاء كثير منها من الأسواق، فيما تُباع الأصناف المتوفرة بأسعار مرتفعة تفوق القدرة الشرائية لمعظم السكان.

وأضاف أن الاحتلال يسمح بإدخال بضائع لا تمثل أولوية في ظل الأزمة الراهنة، مثل الشوكولاتة و"الإندومي"، في الوقت الذي تعاني فيه الأسواق نقصًا في المواد الغذائية الأساسية، معتبرًا أن طبيعة السلع التي يُسمح بإدخالها تعكس اختلالًا في أولويات الإمداد، وتعمّق معاناة السكان وتهدد أمنهم الغذائي.



شاحنات محدودة وأسواق مختلة

مخيم - أحمد أبو قمر

لا تتوقف أزمة الغذاء في قطاع غزة عند نقص المساعدات الإنسانية أو محدودية الشاحنات الواصلة عبر المعابر وإنما تمتد إلى طبيعة السلع المسموح بدخولها وحجم المعروض من المواد الأساسية وقدرة السكان على شرائها في ظل انهيار مصادر الدخل واتساع رقعة الفقر والبطالة.

وبينما يحتاج القطاع إلى تدفق منتظم وكافي من الغذاء والمواد الأساسية، تتواصل القيود الإسرائيلية على حركة البضائع، وسط اتهامات بتوظيف آليات إدخال السلع والمساعدات في تكريس أزمة معيشية تدفع ملايين الفلسطينيين نحو مزيد من انعدام الأمن الغذائي.

ولم تلتزم إسرائيل باتفاقية وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، والتي تنص على ادخال 600 شاحنة يوميا إلى القطاع، وتكتفي فقط بإدخال ثلث الكمية وعدم احتوائها كل المطلوب.

وتتجاوز الاحتياجات مسألة توفير الحد الأدنى من الغذاء، إذ أشارت الأمم المتحدة إلى أن غزة تحتاج إلى مئات الشاحنات يوميا لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، فيما أشار مسؤولون أمميون إلى أن مستويات تتراوح بين 500 و600 شاحنة يوميا تعتبر ضرورية لتوسيع الاستجابة الإنسانية، وقد وصلت الأعداد خلال فترات قبل بدء حرب الإبادة إلى نحو 800 شاحنة يوميا.

ويعني ذلك أن أي تقليص مستمر في الإمدادات أو تعطيل لحركة المعابر، يفاقم الفجوة بين احتياجات السكان وما يصل إليهم فعليا.

واردات مشوّهة

ولا تكفي أعداد الشاحنات وحدها للحكم على الوضع الغذائي، لأن محتوياتها تحدد مدى مساهمتها في تلبية الاحتياجات. ففي تقرير نشره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في 25 سبتمبر/أيلول 2026، أظهرت بيانات غرفة تجارة وصناعة غزة دخول 853 شاحنة تجارية خلال الفترة من 14 إلى 20 سبتمبر/أيلول، حملت 52% منها مواد غذائية، بينها البروتينات والفواكه والخضروات، فيما خُصصت 12% لمواد الإيواء و5% لمستلزمات النظافة و2% لغاز الطهي، بينما حملت 26% سلعا غير أساسية.

وتكشف هذه الأرقام عن خلل في تركيب الواردات، إذ لا يعني ارتفاع عدد الشاحنات بالضرورة توافر الطحين والزيوت والبقوليات والأغذية الضرورية بالكميات التي يحتاجها السكان. فدخول سلع استهلاكية أو منتجات مرتفعة الثمن لا يعوض نقص الغذاء الأساسي ولا يضمن حصول الأسر على احتياجاتها، خصوصا عندما تكون قدرتها على الشراء محدودة.

وتتجاوز المشكلة طبيعة السلع التي تصل إلى القطاع إلى محدودية تنوعها أصلا. حيث يقول مدير عام غرفة تجارة وصناعة غزة ماهر الطباع إن إسرائيل تسمح بإدخال نحو 200 صنف من السلع، مقارنة بأكثر من 10 آلاف صنف كانت تدخل القطاع قبل الحرب. ويعكس هذا التراجع اتساع القيود المفروضة على حركة التجارة، وما يترتب عليها من تضييق خيارات المستهلكين وإضعاف قدرة السوق على تلبية احتياجاتهم المتنوعة.

ولا تقتصر آثار هذا التقليص على الغذاء وإنما تمتد إلى المواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات الزراعة والصناعة التي يحتاجها الاقتصاد لاستعادة قدرته على الإنتاج وتوفير فرص العمل. ووفق تقرير عن الغرفة التجارية، فإن نحو 95% من السلع المسموح بدخولها ذات طابع استهلاكي، مقابل نحو 5% فقط مرتبطة بالإنتاج. ويعني ذلك أن السوق تتلقى سلعا للاستهلاك المحدود، بينما تتراجع فرص إعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن توفر دخلا للأسر وتقلل اعتمادها على المساعدات.

وفي هذا السياق، يثير دخول الشوكولاتة وبعض أصناف السلع الاستهلاكية التي يمكن الاستغناء عنها، بالتزامن مع شكاوى من نقص أصناف أساسية أو ارتفاع أسعارها، تساؤلات بشأن أولويات الاستيراد وآليات الرقابة على نوعية البضائع المسموح بدخولها. ولا يعني وجود هذه السلع أن الأسواق تشهد وفرة غذائية حقيقية، فالمعيار الأساسي هو مدى توافر الغذاء الضروري وتنوعه وإمكانية حصول الأسر عليه بأسعار تتناسب مع دخولها.

وتزداد خطورة هذه الاختلالات عندما تترافق مع القيود على المساعدات الإنسانية. فقد حذرت الأمم المتحدة من أن المساعدات الغذائية المقدمة للأسر لا تغطي سوى جزء من احتياجاتها وأن الاعتماد على نقطة عبور واحدة للشحنات إلى جانب التأخيرات المرتبطة بالتفتيش والإجراءات الجمركية ومناولة البضائع، يحد من انتظام الإمدادات.

وفي تقريرها الصادر في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2026، أشارت "أوتشا" إلى أن نحو 90% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الغذائية وأن ضعف القدرة الشرائية يظل عائقا أساسيا أمام حصول الأسر على الغذاء، حتى مع تحسن بعض جوانب عمل الأسواق.

لكن اختلال السوق لا يتوقف عند ما تسمح إسرائيل بإدخاله وإنما يمتد إلى آلية الاستيراد نفسها، وعدد التجار القادرين على الوصول إلى البضائع، وطريقة توزيعها بعد دخول القطاع. ويشير الطباع إلى أن إسرائيل تحصر توريد البضائع في عدد محدود من التجار الفلسطينيين، بلغ 13 تاجرا، قبل تقليصهم إلى 8 فقط حاليا مع تحكمها في نوعية السلع وأعدادها وكمياتها.

ويؤدي هذا الواقع إلى تقليص المنافسة بين المستوردين ويضعف قدرة التجار الصغار على الوصول المباشر إلى مصادر البضائع، ما قد يمنح الجهات القادرة على الاستيراد والتخزين والتوزيع نفوذا أكبر في تحديد الأسعار والكميات المطروحة في الأسواق.

ومع غياب المنافسة الكافية والرقابة الفعالة، يصبح المستهلك أكثر عرضة لتحمل تكاليف الاختناقات التجارية وهوامش الربح المرتفعة، في وقت تتراجع فيه قدرته على تحمل أي زيادة جديدة.

هندسة التجويع وتجار الحرب

وتطرح هذه المعطيات سؤالا يتجاوز نقص الغذاء إلى الكيفية التي تتحول بها القيود المفروضة على المعابر والتجارة إلى أزمة معيشية ممتدة. فهندسة التجويع، لا تقتصر على منع دخول الغذاء أو تقليص المساعدات، وإنما تشمل أيضا التحكم في كميات السلع وأنواعها وتعطيل تدفقها بصورة منتظمة وإضعاف القدرة المحلية على الإنتاج بما يترك السكان أمام خيارات محدودة وأسعار لا تتناسب مع دخولهم.

وتتجلى خطورة هذه الآلية عندما تجتمع ندرة المواد الأساسية مع استمرار دخول سلع أقل إلحاحا، فيما تتراجع قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل والدخل. فالسوق قد تعرض بعض المنتجات على رفوف المتاجر، لكن ذلك لا يعني أن الغذاء متاح فعليا لكل الأسر، ولا سيما العائلات التي فقدت مصادر دخلها وتعتمد على مساعدات لا تغطي احتياجاتها اليومية.

ومن هنا، لا يمكن فصل أزمة التجويع عن الطريقة التي تُدار بها حركة البضائع داخل القطاع. فالقيود الإسرائيلية تحدد ما يمكن إدخاله ومن يستطيع الاستيراد بينما تؤثر آليات التخزين والتوزيع والتسعير داخل السوق في وصول السلع إلى المستهلك النهائي. وعندما تتداخل هذه العوامل مع ضعف الرقابة وتراجع المنافسة، تنشأ بيئة تسمح لبعض الفاعلين التجاريين بتحقيق مكاسب استثنائية من ندرة السلع وارتفاع أسعارها.

ولذلك، يبرز مصطلح "تجار الحرب" لوصف الفاعلين الذين يستفيدون من ظروف الحرب والندرة والاحتكار لتحقيق مكاسب استثنائية. وتتمثل خطورة هذه الظاهرة في أن بعض الممارسات التجارية قد تتحول إلى جزء من منظومة تُبقي السلع شحيحة أو مرتفعة الثمن، بدلا من أن تسهم في تخفيف الأزمة.

ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما يقبل بعض التجار العمل ضمن آليات استيراد مقيدة أو يستفيدون من امتيازات الوصول إلى البضائع دون أن تنعكس هذه الامتيازات على أسعارها أو على قدرة السكان على شرائها.

وبذلك، فإن مسؤولية التجويع لا يمكن اختزالها في طرف واحد أو مساواة القيود المفروضة على المعابر بالممارسات التجارية داخل السوق. فالسيطرة على حركة البضائع والمعابر تقع في صلب القيود الإسرائيلية بينما تظل ممارسات الاحتكار والتخزين والمبالغة في الأسعار، عوامل تزيد آثار تلك القيود على السكان.

ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما يقبل بعض التجار العمل ضمن آليات استيراد مقيدة أو يستفيدون من امتيازات الوصول إلى البضائع دون أن تنعكس هذه الامتيازات على أسعارها أو على قدرة السكان على شرائها.
وبذلك، فإن مسؤولية التجويع لا يمكن اختزالها في طرف واحد أو مساواة القيود المفروضة على المعابر بالممارسات التجارية داخل السوق. فالسيطرة على حركة البضائع والمعابر تقع في صلب القيود الإسرائيلية بينما تظل ممارسات الاحتكار والتخزين والمبالغة في الأسعار، عوامل تزيد آثار تلك القيود على السكان.

الأمن الغذائي

وتقدم بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) صورة واضحة عن حجم الأزمة، فقد توقع التحليل الصادر في يوليو/تموز 2026 أن يواجه أكثر من 1.4 مليون فلسطيني، أي نحو 67% من سكان القطاع، مستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند المرحلة الثالثة أو أعلى خلال الفترة من يوليو الماضي إلى ديسمبر المقبل، بينهم 212 ألف شخص في مرحلة الطوارئ.
وكانت البيانات قد أظهرت أن أكثر من 1.2 مليون شخص، أي 59% من السكان، واجهوا هذه المستويات بين منتصف أبريل ونهاية يونيو الماضيين.
ولا تعني هذه الأرقام أن جميع هؤلاء يعانون الدرجة نفسها من الجوع، لكنها تؤكد أن غالبية السكان تواجه صعوبات جدية في تأمين الغذاء وأن مئات الآلاف يعيشون في ظروف أشد خطورة.
كما حذرت الجهات الأممية من أن المكاسب التي تحققت بعد وقف إطلاق النار تظل هشة ويمكن أن تتراجع سريعا مع تقليص المساعدات أو تراجع التدفقات التجارية.
بدوره، يقول المختص في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر إن أزمة الغذاء في غزة لا يمكن تفسيرها فقط بحجم السلع الموجودة في الأسواق وإنما يجب النظر إلى العلاقة بين المعروض والأسعار والدخل.
ويضيف: "حتى عندما تتوافر بعض المواد الغذائية، فإن انعدام مصادر الدخل لدى أعداد واسعة من الأسر يجعل الوصول إليها أمرا بالغ الصعوبة ويحوّل الأسواق من وسيلة لتلبية الاحتياجات إلى مساحة تكشف عمق التفاوت بين من يستطيع الشراء ومن يعجز عنه".
ويلفت إلى أن إدخال السلع الأساسية بكميات غير كافية بالتوازي مع السماح بتدفق منتجات أقل إلحاحا، يخلق اختلالا في هيكل العرض ويؤثر في توزيع الموارد المتاحة داخل الأسواق. "وعندما تتراجع المنافسة الفعلية ويظل الاستيراد مرتبطا بقيود مشددة وتصبح الأسعار أكثر عرضة للارتفاع، خصوصا في السلع التي لا تتوافر لها بدائل محلية أو التي يعتمد السكان على استيرادها بصورة شبه كاملة".
وتظهر آثار هذا الاختلال بوضوح في الأسعار التي يدفعها المستهلكون. فبحسب متابعة ميدانية للأسعار، سجلت سلع أساسية واستهلاكية زيادات وصلت في بعض الحالات إلى سبعة أو ثمانية أضعاف مستوياتها قبل الحرب، فيما تجاوزت الزيادة ذلك في أصناف أخرى.
وتكمن خطورة هذه الزيادات في أنها لا تحدث في سوق طبيعية يتمتع فيها المستهلك ببدائل متعددة، وإنما في اقتصاد تراجعت فيه المنافسة وتضررت شبكات التوريد والإنتاج، وأصبحت فيه السلع الأساسية أكثر ارتباطا بموافقات الاستيراد وتكاليف النقل ومحدودية المعروض.
وتجدر الإشارة إلى أن البطالة الواسعة وانهيار النشاط الإنتاجي يضاعفان أثر القيود التجارية، إذ تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" المنشورة في سبتمبر الماضي إلى أن 92% من المنشآت الاقتصادية في غزة تعرضت للتدمير أو الضرر منذ أكتوبر 2023، وأن معدل البطالة بلغ 78% خلال عام 2025، فيما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 212 دولارا سنويا. وتعكس هذه المؤشرات اقتصادا فقد جزءا كبيرا من قدرته على توليد الدخل وفرص العمل.
وتتضح خطورة الوضع عندما تجتمع ثلاثة عوامل، تتمثل في نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها وانهيار القدرة الشرائية. فالأسر التي فقدت دخلها لا تستطيع الاستفادة من أي تحسن محدود في توافر السلع، بينما يؤدي نقص المنافسة وتذبذب الإمدادات إلى زيادة هشاشة الأسواق ويجعل أي إغلاق للمعابر أو تأخير للشاحنات سببا مباشرا في اضطراب الأسعار وتراجع المعروض.

مذبحة السنايدة..
عائلـة أبو نصر تباد على دفعـات

مخيم - حمزة أبو الطرابيش

يحظى العمّ زياد أبو نصر (58 عاماً)، بشعبية كبيرة في مخيم جباليا، فهو أحد الأسرى المُفرج عنهم في تسعينيات القرن الماضي، كما يعدّ من الشخصيات الاجتماعية والنشيطة في المخيم. متزوج بالسيدة حياة (49 عاماً)، لديهما خمسة أبناء، مشعل (26 عاماً)، ريم (25 عاماً)، محمد (22 عاماً)، جنين (19 عاماً)، زكية (13 عاماً).

كانت عائلة أبو نصر تجاورنا في بلوك "6" أو ما يعرف بحي السنايدة، بالإضافة إلى علاقة الصداقة القوية التي تربط بين شقيقاتي وبنات العم زياد، خاصة ريم ومريم، فهما بمثابة التوءمين. مشعل الابن الأكبر لعائلة أبو نصر، صديق الجميع ومحبوب من أبناء المخيم، له طريقة خاصة في التعامل والاحترام، وهو شاب عطوف جداً ويتمتع بأخلاق عالية. يعمل محامياً، كما يعتبر من أبرز لاعبي كرة القدم في المخيم، إذ لعب لصالح نادي خدمات جباليا جناحاً أيمن. تزوّج في أكتوبر عام 2022 من أنسام حمد (24 عاماً) وأنجبا طفلاً قبل الإبادة بشهرين، أطلقا عليه اسم زياد نسبة لجده.

أما جنين فقد اختار لها العم زياد هذا الاسم بعد انتهاء حصار جنين عام 2002، أو ما يعرف بعملية السور الواقي الذي نفذها الزعيم الإسرائيلي إرئيل شارون على الضفة المحتلة، والتي من بين أبجدياتها، القضاء على بيئة المقاومة تحديداً في مخيم جنين.

عصر يوم 31 أكتوبر 2023، وكما هو حال معظم عوائل حي "السنايدة" كان العم زياد وعائلته وأقارب له يحتمون في منزله المكون من طابقين. تقريباً كان في كل بيت 24 شخصاً، أغلبهم نساء وأطفال. كان منزل أبو نصر الوحيد الذي نجى أغلب أفراده، بعد ما حوّلت إسرائيل الحي إلى حفرة كبيرة بعد ما أسقطت ست قنابل تزن كل قنبلة طنّين من المتفجرات، واستشهد قرابة 600 شخص هناك. ارتقى شهيداً في تلك الهجمة الشابة جنين، فيما أصيب أغلب من كان في المنزل بجروح متفاوتة. بعدما اطمأن العم زياد على الجميع، خاصة الرضيع زياد، جرى تأمينهم في منزل عائلة عنبر وهو المنزل الذي يبعد قرابة 50 متراً عن المذبحة التي وقعت في حي السنايدة، ثم جرى بعدها دفن جنين في مقبرة بيت لاهيا، غرب مخيم جباليا.

لكن في اليوم التالي، أي في ليلة 1 نوفمبر 2023، بينما كانت العائلة تحتمي في منزل عنبر المكون من أربعة طوابق، ألقت طائرة حربية قنبلة عليه، فارتقى ثلاثة شهداء من عائلته، كما استشهدت زكية الابنة الصغرى للعم زياد. نجت عائلة أبو نصر للمرة الثانية من الموت المحقق في غضون 24 ساعة، وفي كل ضربة كان يُقتل واحد منها، حمل العم زياد ابنته زكية، وفتح قبر جنين ووضع الشقيقتين إحداهما بجانب الأخرى في قبر واحد. رغم صغر سن زكية، إلا أن شخصيتها كانت متفردة، كانت تحلم بأن تصبح مذيعة تلفزيونية، حتى إنها كانت تتدرب كثيراً أمام المرآة، وحين تنتهي تجلس أمام عائلتها وتلقي عليهم النشرة الخاصة بها، ببراءة الطفولة وهمة الطامحين.



في نهاية عام 2023، بعد ما ألقى الجيش الإسرائيلي منشورات ورقية من الطائرات الحربية، تفيد بإخلاء جباليا، بدأ بعض سكان المخيم بالنزوح إلى الأحياء القريبة، مثل حي الشيخ رضوان ومناطق التفاح وحي الدرج. وبعد ساعات أغرقت الطائرات الحربية والمدفعية والطائرات المسيرة، المخيم بمئات القذائف والصواريخ على منازل المخيم المغطاة بالصفيح، وعلى مدار 48 ساعة لم تتوقف آلة النار على أهالي المخيم.

في تلك الظروف تفرقت عائلة أبو نصر، منهم من احتمى في مستشفى كمال عدوان، وجزء منهم في مشفى الإندونيسي، فيما أخذ مشعل زوجته وطفله واحتمى في منزل أقاربه في حي الدرج في مدينة غزة. صباح يوم 13 ديسمبر 2023، في حين خرج مشعل لشراء عبوة حليب لرضيعه، سقطت عليه قذيفة مدفعية وارتقى شهيداً على الفور.

تقول ريم شقيقة مشعل والابنة الثانية لزياد: "قتلت إسرائيل عائلتي ببطء، كنت أتمنى أن تأخذهم دفعة واحدة، لكنها جرعتنا آلام الفقدان على مراحل، واليوم وبعد مرور ذكرى رحيل إخوتي الثلاثة، لن ننسى ما حدث إلى الأبد".

بعد هذه الفجيعة، وخلال الحملة الإسرائيلية العسكرية البرية والبحرية والجوية على مخيم جباليا، قرر العم زياد تأمين نزوح زوجته ومن تبقى من أبنائه إلى حي الشيخ رضوان حرصاً على سلامتهم، فيما بقي هو صامداً في المخيم لفترة، قبل أن يلتحق بهم في الحي المحاذي للمخيم غرباً.

ملاحظة: هذه القصة من كتاب مجارز مخيم جباليا التي صدر في فبراير 2026.

من واشنطن إلى الكنيست..

هل بدأت موازين السياسة تتغير لمصلحة فلسطين؟



محمد مصطفى شاهين

نحن أمام مشهد انتخابي يحمل دلالات سياسية تتجاوز حدود التمثيل العددي، وتستحق قراءة متأنية في سياق التحولات التي أحدثتها حرب غزة في البيئة السياسية الغربية والإسرائيلية. ففي الولايات المتحدة، مثّل فوز عبد السيد بمقعد مجلس الشيوخ عن ولاية ميشيغان، وفق النتائج المعلنة في 4 نوفمبر 2026، اختراقاً تاريخياً بوصول أول مسلم إلى هذه المؤسسة، بالتزامن مع صعود أصوات سياسية أكثر انتقاداً للسياسات الإسرائيلية.

وفي المقابل، حصدت القوائم العربية في انتخابات الكنيست 19 مقعداً مقابل عشرة في الانتخابات السابقة، فيما نال معسكر نتنياهو 53 مقعداً مقابل 48 للمعارضة الصهيونية. ورغم اختلاف النظامين وسياقاتهما، تكشف هذه النتائج عن اتساع المساحة المتاحة للأصوات المناهضة للحرب والرافضة لاستمرار السياسات الإسرائيلية دون مساءلة. فالمسألة ليست مجرد فوز مرشحين أو زيادة مقاعد، بل تراجع نسبي في قدرة الخطاب المؤيد لإسرائيل على احتكار المجال العام وتحديد حدود النقاش حول فلسطين. ويعود ذلك إلى أن مشاهد القتل والدمار في غزة باتت تؤثر في وعي الناخبين، ولا سيما الشباب والتيارات التقدمية والمستقلة التي صارت ترى القضية من زاوية العدالة الدولية وحقوق الإنسان ومصداقية النظام الليبرالي الغربي.

ولا بد من التمييز بين تحوّل الرأي العام وتحوّل بنية القرار. فقد أحدثت الحرب شرخاً بين الخطاب الرسمي الأمريكي وقطاعات متزايدة من المجتمع تابعت صور الضحايا واستهداف المستشفيات والمدارس، ولم تعد الرواية الإسرائيلية قادرة على ضبط النقاش أو تحييد أسئلة القانون الدولي والمسؤولية الأخلاقية. وأصبح موقف المرشح من فلسطين في بعض الدوائر معياراً لمصداقيته.

ومع ذلك، من التبسيط ردّ النتائج إلى العامل الفلسطيني وحده، إذ تتداخل معه العوامل الاقتصادية وتراجع الثقة بالمؤسسات والاستقطاب الحزبي. لكن الأهم أن القضية انتقلت من هامش النقاش الانتخابي إلى قلب بعض معادلاته، بما يُسقط الافتراض القديم بأن الدعم غير المشروط لإسرائيل بلا كلفة انتخابية. كما أن أهمية وصول شخصيات مسلمة وعربية إلى المؤسسات التشريعية لا تكمن في هويتها فحسب، بل في برامجها وقدرتها على تحويل الاعتراض الشعبي إلى مساءلة تشريعية.

في المقابل، لا يعني هذا الاختراق انهيار نفوذ جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل وفي مقدمتها "إيباك". فهي تملك شبكات تمويل وتأثير راسخة وقدرة على التأثير في الحملات والتشريعات. غير أن البيئة التي تعمل فيها تتغير، إذ لم يعد التأييد لإسرائيل إجماعاً محصناً داخل الحزبين. ودخول أصوات جديدة إلى الكونغرس، مع اتساع التيار الرافض للمساعدات العسكرية غير المشروطة، قد يرفع الكلفة السياسية للسياسات القائمة. ويتعزز ذلك بوجود شخصيات ذات خبرة ميدانية في غزة، مثل الطبيب آدم حموي الذي عمل في القطاع عام 2024، وهو ما يمنح النقاش بُعد المعرفة الشاهدة ويضع المشرّعين أمام أسئلة يصعب اختزالها في الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية. لكن قيمة هذه الخبرة تتحقق حين تتحول إلى أدوات رقابية، من جلسات استماع وتحقيقات ومراجعة للمساعدات العسكرية واستخدام الأسلحة الأمريكية.

أما في الكنيست، فإن جمع مقاعد القوائم العربية الـ19 مع مقاعد المعارضة الـ48 يبلغ 67 مقعداً، أي أكثر من الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة (61). غير أن الحساب البرلماني لا يعني أغلبية متجانسة، فالمعارضة منقسمة أيديولوجياً، وشخصيات محورية مثل أفيغدور ليبرمان ترفض الاعتماد على الأحزاب العربية. وأمام هذه القوائم ثلاثة مسارات: دعم حكومة بديلة من خارج الائتلاف، أو التفاوض على تفاهمات تضمن مكاسب مدنية وحقوقية، أو توظيف وزنها في الرقابة والتصويت على التشريعات. فقيمة هذه المقاعد لا تُقاس بقدرتها على إسقاط نتنياهو فقط، بل بفرض نفسها طرفاً لا يمكن تجاوزه. وستواجه هذه الأحزاب محاولات يمينية لعزلها والتشكيك في ولاء ناخبيها، بما يكشف أزمة المواطنة والتناقض بين ادعاء الديمقراطية وإقصاء المواطنين العرب عن القرار.

ويبقى السؤال الأهم: هل تستطيع هذه المكاسب إنتاج قرارات ملزمة توقف الحرب أو تغيّر السياسة الإسرائيلية جوهرياً؟ في واشنطن لا يملك أعضاء الكونغرس منفردين صلاحية وقف الحرب، لتداخل صلاحيات الرئيس والمؤسسات الأمنية والمصالح الاستراتيجية والمجمع الصناعي العسكري. لكن الكونغرس يملك أدوات لمراجعة صفقات السلاح والاعتراض عليها وفق قانون مراقبة تصدير الأسلحة، ومن نماذج ذلك تحركات السيناتور بيرني ساندرز التي لم تنجح في وقف الصفقات. والتحدي أمام النواب الجدد هو بناء تحالفات عابرة للانتماءات الدينية والعرقية، تضم التقدميين والحقوقيين ومناهضي الحروب والنقابات، لربط المساعدات العسكرية باحترام القانون الدولي وحماية المدنيين.

أما في إسرائيل فتبقى القرارات الأمنية بيد الحكومة والكابينت، فلا يكفي التمثيل العربي لتغيير العقيدة الأمنية، لكنه يوسع المساءلة والرقابة البرلمانية.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي ليس زيادة الأصوات المؤيدة لفلسطين فحسب، بل بناء منظومة ضغط تحوّل المواقف الأخلاقية إلى التزامات مؤسساتية، وتنتقل من الاحتجاج إلى مساءلة الأدوات التي تموّل إسرائيل وتحميها، من مساعدات عسكرية وصفقات سلاح وغطاء في المؤسسات الدولية. فمجرد انتقاد إسرائيل لا يكفي، إذ أثبتت التجربة اتساع الفجوة بين الخطاب والممارسة، وأن الإدانة لا تعني بالضرورة الاستعداد للردع. والمطلوب تحالف يربط حقوق الفلسطينيين بالمصالح الأمريكية والقيم الديمقراطية المعلنة، ويجعل العلاقة مع إسرائيل خاضعة للمساءلة لا استثناءً دائماً من القانون الدولي. وبالمثل، على الأحزاب العربية في الكنيست استثمار قوتها في تحالفات حول المساواة والحقوق المدنية ومواجهة التمييز والعنف والجريمة، دون التفريط بثوابتها الوطنية، لأن النفوذ المستدام لا تصنعه الأرقام وحدها، بل القدرة على تحويلها إلى ضغوط وتفاهمات يصعب تجاوزها.

ومن هنا، فإن ما جرى في واشنطن والكنيست يمثّل بداية تحوّل في البيئة المحيطة بالقضية الفلسطينية، لا تحولاً مكتملاً في القرار الأمريكي أو الإسرائيلي. فنحن أمام تراجع في احتكار الرواية واتساع في مساحة الاعتراض، لكن هذه المؤشرات تصطدم بمؤسسات عميقة المصالح وشبكات نفوذ قادرة على تعطيل التغيير أو احتوائه. ويختلف الاختراقان في طبيعتهما: ففي واشنطن يتعلق الأمر بإعادة تعريف حدود الدعم الأمريكي لإسرائيل وشروطه، وفي الكنيست بحق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في التمثيل والتأثير والمشاركة في القرار. والخلاصة أن القضية الفلسطينية باتت تفتح جبهة متنامية داخل المؤسسات التي اعتادت حماية إسرائيل سياسياً وعسكرياً، لكن تحويل هذه اللحظة إلى مكسب استراتيجي مرهون باستدامة التحالفات وتراكم الضغط الشعبي والتشريعي، وبخطاب فلسطيني وطني موحد. فالمعيار ليس عدد المقاعد، بل ما تستطيع تغييره في السياسات والقرارات. ولسنا أمام نهاية مرحلة قديمة، بل أمام تصدّع في بعض ركائزها. يبقى معه السؤال: هل يتحول هذا التصدع إلى إعادة تشكيل فعلية لموازين القوة، أم يبقى اختراقاً انتخابياً في مؤسسات تحكمها مصالح راسخة؟

إيناس السقا..

الفنانة التي صرخت على المسرح: "أولادي تحت الأنقاض"



مخيم - قسم التحرير

في أحد المشاهد المسرحية، وقفت الفنانة الفلسطينية إيناس السقا تصرخ بحرقة: "ولادي يا عالم.. ولادي تحت الأنقاض". كان ذلك ضمن مسرحية "نساء غزة وصبر أيوب"، التي تناولت معاناة النساء الفلسطينيات وآثار الحروب الإسرائيلية المتكررة على حياتهن. لم تكن إيناس تعرف أن هذه العبارة ستتحول، بعد سنوات، إلى واحدة من أكثر المفارقات قسوة في حكايتها الشخصية.

وُلدت إيناس محمد السقا في قطاع غزة عام 1970، ونشأت محبة للفنون، قبل أن تختار طريقًا لم يكن سهلًا على النساء في مجتمع لم يكن يتقبل دائمًا عمل المرأة في التمثيل والمسرح. درست هندسة الديكور، وحصلت على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية من جامعة القدس المفتوحة، لكنها وجدت شغفها الحقيقي في خشبة المسرح.

كانت من أوائل النساء اللواتي عملن في المسرح الغزي، وشاركت في ورش فنية ومسرحية في مسرح عشتار بالقدس، كما تعاونت مع الأكاديمية السويدية، وقدمت أعمالًا مسرحية تناولت قضايا اجتماعية وإنسانية، من بينها "الدب" و"في شي عم بصير" و"فيلم سينما" و"كل شي تمام" و"كلهم أبنائي".

ولم تحصر إيناس تجربتها في التمثيل، بل امتدت إلى السينما، فشاركت في أفلام فلسطينية، أبرزها "ميلاد"، الذي جسدت فيه معاناة امرأة تخوض تجربة الولادة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، و"عصفور الوطن"، الذي استعاد حكاية النكبة والتهجير الفلسطيني، وفيلم "سارة"، الذي تناول قضية العنف ضد المرأة.

لكن الأطفال كانوا يحتلون مساحة خاصة في تجربتها؛ إذ قدمت ورشًا في الدراما والمسرح، وسعت إلى منحهم مساحة للتعبير عن أنفسهم، إلى جانب مشاركتها في أنشطة مجتمعية هدفت إلى تعزيز مهارات التواصل والقيادة.

لكن الأطفال كانوا يحتلون مساحة خاصة في تجربتها؛ إذ قدمت ورشًا في الدراما والمسرح، وسعت إلى منحهم مساحة للتعبير عن أنفسهم، إلى جانب مشاركتها في أنشطة مجتمعية هدفت إلى تعزيز مهارات التواصل والقيادة.

ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وجدت إيناس نفسها وأسرتها أمام رحلة نزوح قاسية. احتمت العائلة بدايةً بالمركز الثقافي الأرثوذكسي في مدينة غزة، قبل أن تضطر إلى مغادرته والانتقال إلى منزل أحد معارفها، إثر تعرض المركز للتهديد.

وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، استهدف قصف إسرائيلي المنزل الذي لجأت إليه العائلة، فاستشهدت إيناس، البالغة من العمر 53 عامًا، برفقة ثلاثة من أبنائها: سارة ولين وإبراهيم، فيما أصيبت ابنتاها الأخريان بجروح خطيرة، وفق التقارير التي نشرت عقب الحادثة.

كانت إيناس قد كتبت قبل استشهادها بشهرين تقريبًا، في منشور على حسابها في فيسبوك: "تلتفت أحيانًا لتلقي نظرة على ماضيك.. فتكتشف أنك خرجت حيًا من مذبحة".

لم تكن تلك الكلمات مجرد تأمل عابر؛ فقد بدت وكأنها تختصر حياة امرأة عرفت معنى الحرب، وحاولت عبر الفن أن تمنح الألم صوتًا وصورة وحكاية.

رحلت إيناس السقا، لكن حضورها لم ينتهِ برحيلها. بقيت أعمالها المسرحية والسينمائية جزءًا من ذاكرة الفن الفلسطيني، وبقيت حكايتها تذكيرًا بأن غزة لم تفقد أبناءها فقط، بل فقدت أيضًا مبدعين كانوا يصنعون فيها مساحات للحياة، ويمنحون أطفالها فرصة للحلم بعيدًا عن أصوات القصف.



الجنينـــــة..
أكثـر أحيـاء رفـح حيوية

في الجهة الشرقية من مدينة رفح، يمتد حيّ الجنينة، أحد أكبر أحيائها وأكثرها حيوية، والذي شهد خلال العقود الماضية تحولات عمرانية واجتماعية جعلت منه مساحة تجمع بين ملامح المدينة والحياة الريفية، وبين النشاط التجاري والامتداد السكني.

لم يكن حي الجنينة دائمًا على صورته العمرانية المعروفة؛ فقد بدأ تشكّل ملامحه الحديثة مع التوسع الطبيعي لمدينة رفح باتجاه الشرق. وتشير دراسة جغرافية عن التحضر في رفح إلى أن بلدية المدينة أقرت عام 1986 مخططات تفصيلية في منطقة الجنينة، التي كانت تضم ملكيات خاصة، لتكون بداية الامتداد العمراني الشرقي للمدينة. ومع أواخر الثمانينيات، بدأت المنطقة تستقطب موجات من السكان، خصوصًا مع حركة النزوح الداخلي والتوسع السكاني.

وتبلغ مساحة الحي نحو 1750 دونمًا، وفق بيانات بلدية رفح، فيما قدّرت البلدية عدد سكانه بنحو 17,500 نسمة عام 2007، مقارنة بـ7257 نسمة وفق تعداد عام 1997، وهو ما يعكس سرعة نموه السكاني والعمراني خلال تلك الفترة.

ويحد الحي من الشمال منطقتا مصبح وخربة العدس، ومن الجنوب حي السلام ومنطقة البرازيل، فيما يشكل موقعه حلقة وصل بين شرق رفح ووسطها. وقد اكتسب أهمية إضافية بفضل شبكة طرقه، ولا سيما شارع جورج الذي ارتبط بالحركة التجارية ونقل البضائع القادمة من معبر كرم أبو سالم.

ولم تكن الجنينة مجرد تجمع سكني؛ فقد امتازت بتنوع اجتماعي جمع العائلات ذات الأصول الحضرية والريفية والبدوية، في صورة عكست التنوع الذي ميّز مدينة رفح عمومًا. كما احتفظت أطرافها الشمالية والشرقية بامتدادات زراعية، رغم التوسع العمراني المتسارع.

لكن الحي الذي اعتاد سكانه الحركة والحياة، لم يسلم من الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. ومع الحرب الأخيرة، تحولت أجزاء واسعة منه إلى مشاهد من الركام والدمار، وفقدت شوارع ومنازل ومعالم كثيرة ملامحها التي عرفها أهلها لعقود.

هكذا تختصر الجنينة حكاية جانب من رفح؛ حيٌّ بدأ امتدادًا عمرانيًا نحو الشرق، ثم أصبح واحدًا من أكثر أحيائها حيوية، قبل أن تطاله واحدة من أقسى موجات التدمير التي شهدتها المدينة.

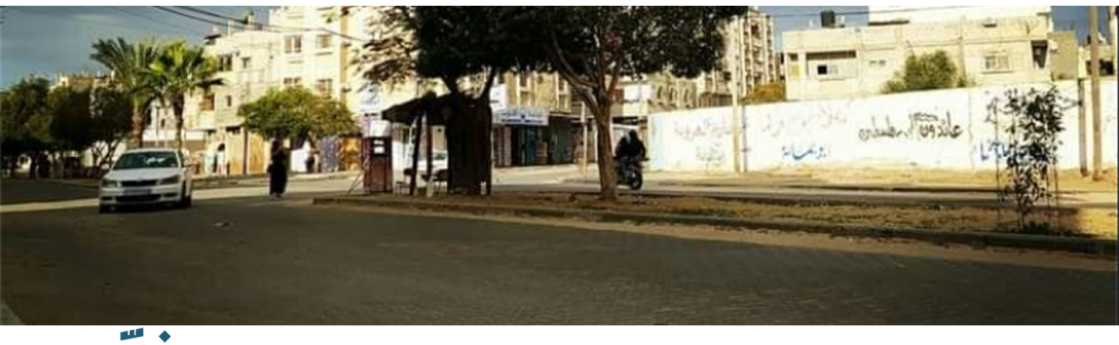



في أحد المشاهد المسرحية، وقفت الفنانة الفلسطينية إيناس السقا تصرخ بحرقة: "ولادي يا عالم.. ولادي تحت الأنقاض". كان ذلك ضمن مسرحية "نساء غزة وصبر أيوب"، التي تناولت معاناة النساء الفلسطينيات وآثار الحروب الإسرائيلية المتكررة على حياتهن. لم تكن إيناس تعرف أن هذه العبارة ستتحول، بعد سنوات، إلى واحدة من أكثر المفارقات قسوة في حكايتها الشخصية.

@MOKHY3M

تابعونا على انستقرام

غزة - فلسطين | نوفمبر - 2026